

تحويلات ورهانات النظام الدولي

مآلات النظام الدولي الجديد: التحويلات والرهانات

ميلود عامر حاج

أطروحات الصراع والسلام العربي الإسرائيلي في ظل مخرجات

الاختراق الإسرائيلي للحيز الجيوبولتيكي السوري

عبد الرحيم رحموني - خديجة زباني

الهوية الإسلامية في مهب الحرب العالمية على الإرهاب :

إستراتيجية للهيمنة الغربية أم دعوة للتمكين الهوياتي الحضاري

جميلة علاق

هل من مستقبل للأحزاب السياسية في الوطن العربي؟

جميل حمداوي

مآلات النظام الدولي الجديد التحولات والرهانات

میلود عامر حاج ❖

من الصعب جداً الخوض في موضوع كهذا نظراً لعمقه وقلة المعلومات حوله إلا وفق ما يجري من خطابات وتصريحات ومواقف بين الدول الكبرى . لكن هذا غير مؤكد بحسب المعطيات والمعلومات السائدة والمتناثرة هنا وهناك بخصوص هذا الموضوع هذا أو ذاك في خضم التحولات الراهنة التي يشهدها العالم منذ أكثر من أي وقت مضى . علماً أن الكل يجري وفق نسق دولي متعارف عليه سلفاً في نادي الكبار خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتولي الزعامة القطبية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام الدولي الجديد والذي بات محل جدل وتنافس بين قواه النافذة فيه . ومن هنا ساد الاعتقاد بأن النظام الدولي الجديد وذلك ليس قياساً بالقديم في حلته الإيديولوجية والاستراتيجية والاقتصادية فحسب، بل من خلال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم خاصة كونها تترجم دوله العظمى . إن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تجر العالم حولها دون أن تنجر صوبه خوفاً على مصالحها الحيوية وما ساهمت فيه جراء الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) على التوالي من جهة، وقيادتها للحرب الباردة ضد الدب الأبيض والمتمثل في الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى . تعد الحرب الباردة التي دامت أكثر من خمسة عقود (١٩٤٥-١٩٨٩) مكسباً عظيماً لواشنطن؛ إلا أنها لا تريد التخلي عن أي شبر في العالم لا بحكم أنها خرجت منتصرة منها فحسب، بل من خلال طموحاتها المعلنة والمكتومة في ضبط حالة العالم لصالحها باعتبارها صاحبة الفوز النهائي في المعادلة الدولية، فضلاً عن رغبتها في صد الدول الناشئة والطامحة في احتلال الريادة العالمية خوفاً من افتقار للتوازنات الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية في توجيه مفاعيل السياسة الدولية ذاتها .

هذا ما بات يُعرف في إطار القطبية الأحادية بعدما سادت القطبية الثنائية فضلاً عن تعدد الأقطاب التي نراها موزعة على القارات الخمسة بدل الكتلتين اللتان سادتا في إطار الحرب الباردة ألا وهما: الكتلة الشرقية والكتلة الغربية. ومن هنا ساد الاعتقاد بأن هذا الإرث

(*) المدرسة الوطنية
العلية للعلوم
السياسية الجزائر ٣ .

العسكري الذي قامت عليه القوى الكبرى ما هو إلا أحد المفاتيح التي بحوزتها والتي تلجأ إليها متى شاءت وأين شاءت - من باب القوة العسكرية - لمعالجة قضاياها الأساسية كونه يشكل لها بمثابة "شرعية عسكرية" باسم التسابق النووي لكنها موجهة ضد الأطراف الأخرى المناوئة لها باسم تسابقها نحو أسلحة الدمار الشامل . لكن هذا ما يجرنا بالقول بان تطور الدول والدول العظمى كان وما زال يتم إلا في إطار الحروب التي تخوضها باسم السيطرة على الدول الأخرى بما يضبط عملية التسليح والتسليح عندها لعرضها في أسواق الدول غير الصناعية .

إنه الهاجس الأمني والعسكري والاقتصادي للدول الذي بات مدار جدل بينها على أن تطورها الداخلي في العديد من الأنشطة والقطاعات ما يجعلها مؤهلة لخوض غمار الخارج وتحولاته وتداعياته بما يؤمن من بناء الداخل بإعطائه النفس الحقيقي لكي يدفع به نحو القوة والصلابة والانتشار خارج الحدود . علاوة على ذلك إنه التنافس المفروض على الدول في احتواء الثغرات والهزات التي شهدها العالم وهو يخرج من ويلات الحرب العالمية الثانية التي كانت إيداناً بإنشاء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ . تزامن هذا بنقل الثقل العالمي من أوروبا بعد خوضها الحربين العالميتين على أراضيها نتيجة اقتسام العالم بين دولها وهي تمثل كل من بروسيا، وروسيا، والنمسا، وانجلترا وفرنسا لكن دون أن تكون في المقابل أرض سلام للعالم . لكن التنافس الدولي بات حكراً على الدول العظمى ذاتها في إطار بحثها عن السلام المفقود ودخولها الحرب خاصة حال عجزها عن تحقيق حلول مستدامة لمشاكلها المستعصية عليها .

ولئن كانت الحرب العالمية الأولى مع مطلع القرن الماضي والتي تمخض عنها نشوب الحرب العالمية الثانية والتي تمثل إحدى الإفرازات لها وامتداداً لها نظراً لما دخله العالم باتجاه الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي / الشيوعي والمعسكر الرأسمالي / الليبرالي على خلق مناطق وأقاليم باسم السيطرة والنفوذ والولاءات دون أن تتحول إلى حرب عالمية ثالثة فعلية . إنها الحرب الحقيقية (١) بما تحمله من معنى هذه المرة باتجاه دول العالم وفي العالم لكن وفق استعدادات نفسية وحربية وإعلامية واقتصادية وتجارية ومعلوماتية رهيبه جداً.

وقد يتضح هذا التنافس الدولي ملياً من خلال الصراع على الهرمية الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم ما دامت كانت هي الطرف الفائز من ناحية، مع تعميق رغبتها في احتواء هذا التنافس الدولي لصالحها بامتياز من ناحية أخرى . وعليه تعتبر واشنطن هذا الوضع القائم حالياً في العالم يعود إليها ومن خلاله تريد الهيمنة عليه بمفردها على أساس أنها حقبة تاريخية تعود إليها وبموجبها تريد احتكار هذا الزخم الدولي وبدون منافس . إن المتتبع لأطوار العالم وحركته التاريخية يستنتج بأن الولايات

المتحدة الأمريكية تريد رسم خارطة العالمية الجديدة حسب مدركاتها الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والأمنية بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ والتي بموجبها تم غزو أفغانستان عام ٢٠٠٢ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ مع آل بوش.

هذا ما عمد على توتر الأوضاع الأمنية في العالم بشكل غير مسبوق في إطار ما بعد الحرب الباردة والتي تزامنت بدورها مع العولمة لكن بمزيد من حالي اللأمن وعدم الاستقرار التي باتت تسود أرجاء العالم عن طريق الإرهاب الدولي . وبالتالي فإن مجيء الرئيس دونالد ترامب على رأس البيت الأبيض يعكس بحق هذا التوجه بكثير كونه امتداد للجمهوريين على خلاف الديمقراطيين على رأسهم باراك أوباما ومن بينهم هيلاري كلينتون التي خسرت الاستحقاقات الرئاسية في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦ بعد تدخل موسكو في توجيهها لصالح حليفها دونالد ترامب. هذا ما يدعونا إلى طرح التساؤلات التالية :

أولاً: حالة التصدع التي يعرفها العالم اليوم ما هي إلا نتيجة لما ورثه هذا الأخير من منطق عام يصعب التكهن به في المستقبل المنظور مع رونالد طرامب أو ما بعده بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم .

ثانياً: التنافس الدولي على الهرمية الدولية في كل من أوروبا (الاتحاد الأوروبي)، وشرق آسيا (روسيا ، واليابان، وكوريا الجنوبية والهند... إلخ) قياساً بالدول الناشئة الأخرى إقليمياً كالبرازيل ، وتركيا ، وإيران وجنوب أفريقيا واندونيسيا وماليزيا ...

ثالثاً: حدود العالم بين قواه الكبرى المحتكرة لقيادته في ظل الأحادية القطبية بعد خروجها من الحرب الباردة من جهة، وتنافس الدول الناشئة في ما بينها من جهة أخرى حيث الوضع الدولي لم يستقر بعد على منظومة حكم دولية راقية تخلص إلى إتباع نهج منفتح منطلقه السلام ونهايته التعاون الدولي .

أهمية البحث:

١- أهمية ومكانة النظام الدولي على خلفية الانسداد الذي يعرفه النظام الدولي سواءً أعلق الأمر في العمق أو في الاتجاه بحسب سيطرة الدول الفاعلة فيه وإقصاء ما دونها ، الأمر الذي لم يواكب تطورات العالم من الحسن إلى الأحسن .

٢- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مخرجات العلاقات الدولية كونها هي الفائز المنتصر في الحرب الباردة دون سواها ، الأمر الذي تحاول بموجبه تزعم القيادة العالمية لصالحها دون غيرها .

٣- تعميق الفهم للنظام الدولي الجديد من شأنه أن يقرب لنا الصورة الداخلية التي بات يمر بها النظام الدولي من داخله كونه عاكس في علاقاته في ما بين الدول والدول المسيطرة عليه ما دامت تفسر تطوراتها ومكوناته وما سيؤول إليه ميزان القوى في رصد أحداث

العالم ورهاناته .

٤- وضع المنطقة العربية كباقي مناطق العالم لا تقل أهمية عن غياب دورها الفاعل في البيئة الخارجية نتيجة لتصدع بيئتها الداخلية مما أثقل كاهلها دون أن تأخذ بزمام الأمور في تفعيل وجودها من خلال ما تتوافر عليه في تعاملاتها مع غيرها في الساحة الدولية دون أن ترضخ إلى مشاريع التقسيم والتفتيت والتجزئة في ظل غياب التكامل الإقليمي والوحدة القومية .

أهداف البحث :

١- تتبع خطوات العالم عن طريق النظام الدولي الجديد وأفاقه من خلال ما وصله وما هو مقبل عليه في خضم التحولات الراهنة على أن تمرکز القيادة العالمية في إطار القطبية الأحادية بات يرمي بظلاله على نشوب حروب إقليمية باسم الإرهاب الدولي مع بروز فواعل ما فوق القوميات .

٢- النقلة النوعية التي يشهدها العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب من جهة، وعودة فلاديمير بوتين إلى الحكم للعديد من المرات إلى الكرملين من جهة أخرى ما يوحي بتمزق النسيج الدولي لمصالح القوى العظمى دون غيرها من الدول سواءً أكانت الناشئة منها أو غيرها .

٣- غياب تأمين العالم من نفسه في ظل عدم احتواء هذا التنافس الدولي وعلى حساب الدول الأخرى ما دام المنطلق هو إرث الحربين العالميتين وكذا الحرب الباردة دون سواها حيث التهديد انتقل مما هو كلاسيكي إلى الحروب النووية .

٤- السيطرة على توجهات مستقبل النظام الدولي يعني تضيق الخناق على دول المحيط من ناحية، مع تفعيل رهان التنافس كل من الاستراتيجي والاقتصادي والتجاري والأمني لصالح دول المركز من ناحية أخرى . مما قد سيؤثر سلباً على قدرات النظام الدولي ذاته حيث ارتداداته ستكون وخيمة على الدولة الوطنية في إطار اكتساح تيار العولمة وتداعياته في العالم .

٥- مرابدة دول العالم الإسلامي بعد غزو كل من أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩) وحصار كل من إيران بسبب مشروعها النووي ومحاولة الزج بتركيا مؤخراً عن طريق عملتها الاقتصادية في فوضى عارمة للإطاحة بحكومة طيب رجب أردوغان بهدف - التقليل من نجاحات الإسلام السياسي الذي يعتبر تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية الغربية للغرب ليس إلا - من جهة ، وإضعاف المنطقة العربية عن طريق إفشال للقضية الفلسطينية بواسطة التدخل الأمريكي في حوض حروب لها بالوكالة سواءً في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣) أو الاجتياح الإسرائيلي على لبنان (١٩٧٨، ٢٠٠٦) بالإضافة إلى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-

١٩٨٨) وغزو العراق للكويت عام ١٩٩١، والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ خاصة مع نقل السفارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب من القدس إلى تل أبيب في ٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ من جهة أخرى.

الإطار العام للموضوع :

مكانيًا : تقوم هذه الدراسة على مستوى الدول مكانيًا على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية من خلال ما آلت إليه أوضاع العالم باسمها في إطار الحرب الباردة وما تنزعه في إطار ما بعدها في زمن الهيمنة الأحادية على مصير العالم .

زمانياً : تحتضن هذه الدراسة ما مدى أهمية النظام الدولي الجديد منذ فترة نشأته عام ١٩٩١ إلى حدود غاية ٢٠١٨ من خلال ما بات يحمله من تفاعلات وتجاذبات داخلية أكانت أم خارجية وذلك نظراً لما يمر به العالم من تحولات ورهانات .

موضوعياً : تشمل هذه الدراسة ثلاثة أبعاد مهمة أبرزها ما يلي : فلسفة النظام الدولي، ومقتربات القوة وتوازناتها وآفاق النظام الدولي الجديد.

إن الحديث عن النظام الدولي جديداً أكان أم قديماً كثيراً ما يفسر ما مصير العالم من خلال إحكام قبضة المجموعة الدولية على باقي الدول الأخرى سواءً باسم الشرعية الدولية أو بالتدخل في شؤونها الداخلية ، الأمر الذي يحمل في طياته ما مدى التداعيات والرهانات التي تحملها هذه المضامين والأبعاد في خضم فترة ما بعد الحرب الباردة فضلاً عما يكتنفه من مخاطر وتحديات داخلية وخارجية متولدة من ذات الدول العظمى ذاتها في إطار التنافس / الصراع الدولي . هذا ما يفسر ما مدى التحول المفرط الذي بات يعرفه العالم جراء دوره عن طريق ما تمليه خيارات العلاقات الدولية.

عموماً ، تشكل هذه النقلة المصيرية في خضم القوى الدولية التي باتت رهن مصير العالم وتحولاته وانعكاساته على باقي الدول الأخرى مما عكس صفو العلاقات الدولية ذاتها دون أن تعرف تطوراً جاداً في مصير الدول المؤهلة إلى التفكيك والضياع والتمزق نتيجة تغلب القطبية الأحادية على الثنائية القطبية من جهة، وبروز العولة العالمية التي باتت تهدد العالم بل دوله الصغيرة والضعيفة باسم التخلف والتبعية والإرهاب . لكن هذا التوجه كثيراً ما يقودنا بالقول بأن العالم في غير مأمّن من نفسه باسم التسابق نحو القوة تارة ، والبحث عن السلام تارة أخرى .

وعليه قد تعد حالة النظام الدولي هاته ما هي إلا أحد السيناريوهات التي يمر بها العالم عن طريق مخرجاته الأساسية والفرعية دون أن يتغلب السلام عن الحرب والتعاون على الحصار فضلاً عما يهدد البشرية من تحديات وتهديدات جديدة منها إنسانية وطبيعية وجغرافية وبيئية . إنه التحول المفرط مع نهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين في خضم العلاقات الدولية ومصيرها سواءً أعلق الأمر مع المجموعة الدولية من جهة، أو مع

باقي الدول الأخرى خاصة الناشئة منها والتي تترقب الفرص من أجل تغليب كفتها في موازين القوى إن لم تطمح في نقل الثقل العالمي من القارة الأمريكية إلى خارجها باتجاه آسيا عن طريق كل من الصين والهند واليابان والكوريتين واندونيسيا وماليزيا .
تتفاعل إدارة واشنطن مع الوضع الدولي باسم النظام الدولي لإرغام باقي القوى الأخرى للدخول في الصرح الأمريكي كخيار استراتيجي يهدف إلى مواصلة الركب باسمها ولصالحها مع إقصاء كلي لكامل القوى الأخرى انطلاقاً من روسيا التي كانت تتزعم الاتحاد السوفيتي بالأمس من جهة، وإفشال لباقي الأطراف الأخرى كالصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وإيران وتركيا وغيرها من الدول الأخرى ظلنا منها بأنها ستنتقوى بهم دون أن ترضخ لهم مع تعميق الفارق بينها وبينهم لكن دون دخول الصراع المفتوح معهم من جهة أخرى .

إشكالية الموضوع:

– ماهية النظام الدولي وأهميته في ضبط المعادلة الدولية عن طريق قواه النافذة في سلطة القرار الدولي ؟

– ما هي مقتربات القوة وتوازناتها في حركية النظام الدولي ؟

– ما هي أبعاد مستقبل النظام الدولي ؟

فرضيات البحث :

١- انتقال النظام الدولي من عهد الثنائية القطبية إلى القطبية الأحادية إلى تنافس الأقطاب وتعددها مما سينعكس على السلم والأمن الدوليين .

٢- تركيبة النظام الدولي وهشاشته في التخلص من نقاط ضعفه مقابل بناء محطات لقوته من خلال ما يحمله في نشر للفوضوية Anarchy في البيئة الدولية.

٣- مستوى النظام الدولي من خلال تأثير الدول العظمى عليه دون أن يتقوى في فرض هيمنته على جميع الدول كبيرها وصغيرها على أساس فرض القيم كالحرية وحقوق الأقليات والتدخل في شؤون الدول الأخرى في ظل غياب ما يعزز من مواقعها ويوطد من علاقاتها في خضم التنظيم الدولي والتكامل الإقليمي.

منهجية البحث :

يطبق على هذه الدراسة مدخل النسق الدولي للوصول إلى نتائج جادة ميدانياً . كما تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فروع رئيسية هي كالتالي :

١- فلسفة النظام الدولي ٢- مقتربات القوة وتوازناتها ٣- آفاق النظام الدولي .

١- فلسفة النظام الدولي

قبل التطرق إلى فلسفة النظام الدولي فلا بد من وضع تعريف عام وشامل لمفهوم النظام الدولي؛ إلا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين بشأنه من خلال عدم توافقهم على مفهوم علمي وأكاديمي يضمن قراءة الأحداث المتعاقبة والمتسارعة باسمه ومن داخله. فهو يتراوح إذن بحسب البعض بين الحالة State of Affaires بحكم ابتعادها من الفوضى أو الاضطراب من خلال الالتزام بالقانون واحترام السلطة (٢) التي تنم عن التوافق والانضباط بخلوها من الفوضى أو الاضطراب أو الوضع الذي يتسم بالتوافق Harmony أو بالترتيب النظامي Methodical Arrangment، فضلاً عن انفراده بعامل وجود سلطة مستقرة Established Authority أو بعامل الالتزام ومراعاة القانون Observance of the Law بينما يشكل لدى البعض الآخر علي أساس مجموعة من القواعد Rules، أو الضوابط Regulations، أو التوجيهات Directions أو الأوامر Commands، أو التكاليف Commissions، والتي تتسم هذه القواعد عادة بأنها أمرية ومُلزمة، كونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية (٣) لكي تأخذ الأمور سيراً هادئاً وبصورة متعارف عليها Customary Mode، أو وفقاً لإجراءات وأعراف مستقرة Established Procedures أو بحسب سلوك نمطي موصوف Prescribed Conduct (٤).

وعليه جاءت التعريفات بخصوص النظام الدولي الجديد متباينة إن لم تكن متقاطعة بحسب طبيعة وتركيبية وبنية النظام الدولي ذاته من خلال ما قطعه من أشواط وما يؤديه من أدوار وما يقم عليه من وظائف باتت صعبة ومعقدة لدرجة أن تواجهه في بيئة دولية أقل ما يُقال عنها كونها تقوم على التنافس الحاد بين قواه النافذة في ما بينها تارة، وعلى التهديدات العسكرية تجاه الدول الأخرى تارة أخرى. وبالتالي يمكن القول بأن النظام الدولي الجديد بحسب جوزيف فرانكل يشكل مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة والتي تتفاعل في ما بينها بانتظام. بينما يرى آخر بأنه يشكل مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكوين الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل (٥). كما عرفه آخرون بأنه مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية (٦)، فضلاً على أنه تلك القواعد أو الفواعل التي تؤدي دورها في هذا النظام، ويشير إلى مجموعة الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمبادئ والمفاهيم والأعراف التي تنظم العلاقات الدولية بين هذه الفواعل (٧).

فلسفياً، هل يمكن اعتبار أن النظام الدولي ينطوي على رسالة ما يمكن له تحقيقها أو يصبو إليها؟ لكن بناءً على ما قام به النظام الدولي من مهام وما زال يطمح إليه في ظل إرساء معالم السلم والأمن الدوليين فإنه لا يقل أهمية بمكان في ظل التحولات والتداعيات التي

تمر بها دول العالم جميعها من فرض سيادته عليها منذ أكثر من أي وقت مضى بحيث بات ذلك من المهام الصعبة والمعقدة في تحقيقه ، الأمر الذي أفقده من الشرعية الدولية بحسب تنافس الدول العظمى عليه باسم مصالحها الحيوية والتدخل باسمه ضد الدول الأخرى . وهل يُعقل أن يكون للنظام الدولي " فلسفة سياسية دولية " أو يطمح إليها من أجل يكون له كذلك ؟ هذا ما يُراد له أن يكون في خضم التحديات والتهديدات التي يمر بها العالم من جهة، وتوافره على بعض المؤسسات والسياسات التي يمكن اللجوء إليها بهدف الحد منها من خلال تفعيل هذا المسعى لصالح المجموعة الدولية . إلا أن إلزامية قواعده الصادرة من سلطة عليا تفوق الدول المتعاملة باسمه لها من السيادة الوطنية بهدف الاحتكام بقواعده القانونية الدولية عن طريق الرضا في تعامل الدول في ما بينها على شكل قواعد تنظيمية مُقننة ومُلزمة تبعاً للمواثيق والمعاهدات الدولية عملاً بفكرة التقييد الذاتي للإرادة من جانب الدول، وإما أن يكون الالتزام بهذه القواعد هو مجرد التزام أدبي صرف ، وذلك على اعتبار أن الأصل في هذه القواعد الدولية أن تكون مُعبّرة عما يسمى بـ " الشرعية الدولية " (٨) . ومهما يكن من أمر فإن هذه الشرعية الدولية - International Legitimacy تقوم على اتفاق المجموعة الدولية في ما بينها على أساس جملة من المبادئ والقيم والأفكار التي تحكم السلوك الدولي وتقوم بضبطه في المجال الدولي من خلال ما تقوم عليه من علاقات متبادلة ثنائية أكانت أم جماعية فضلاً عن ما تنوي تحقيقه من أهداف وغايات بواسطة الوسائل والأليات المسموح بها قانوناً في إطار السياسة الخارجية المنتهجة من قبل هذه الدول . وما دامت الدول عبارة عن كيانات قانونية ووحدات سياسية في آن واحد إلا أنها تخضع بدورها إلى القوانين الدولية التي هي متولدة بطبيعتها عن القوانين الوطنية التي تتحكم فيها وتلغيها في بعض الأحيان نظراً لاعتبارات وأولويات لصالح المجتمع الدولي ، الأمر الذي يقوي من الإرادة الجماعية لجميع الدول عموماً بحكم أن النظام الدولي يقتبس شرعيته من هذا الإجماع الدولي لأنه يشكل لديه سلطة عليا ما فوق الدول للسماح له للقيام بواجباته التنظيمية . لذا وجب على المجموعة الدولية الخضوع له والامتثال لأوامره عن قناعة واقتناع على خلفية أن الالتزام به يكون عن طواعية دونما قهر أو إكراه في ما بينها . ومن هنا تجدر الإشارة بالذكر أن التغيرات الدائمة والمتلاحقة التي تطرأ على الواقع السياسي الدولي ، تستلزم أن تتمتع هذه القواعد التنظيمية بخاصية المرونة، بحيث تكون قادرة على التكيف أو التواءم المستمر مع التغيرات الدولية ، ومن ثم تظل متمتعة بالقبول أو الرضا أو الشرعية على مر الزمن ؛ الأمر الذي يفسح معه المجال لتقبل فكرة تبديل هذه القواعد وتغيرها من مرحلة إلى أخرى تبعاً لتغير الظروف الدولية(٩) .

بينما موضوعي كل من العدالة والمساواة نراهما في توافق تام مع النظام الدولي إن لم يكن يطمح في تحقيقها نظراً لأهميتهما البالغة أمام القانون في تحقيق المساواة بين الدول لفرض

شرعية النظام الدولي . ومن هنا يستقي القانون الدولي مرجعيته بين الدول عن طريق تحقيق العدالة كأحد الخيارات الأساسية في دعم وجوده دون إفراط ولا تفريط . وعليه بات النظام الدولي غير واضح في الرؤية والمعالم لاعتبارات عدة منها في ما بين الدول علوياً والمنحدرة من طبيعة المجتمعات المغذية للدول سفلياً . يمكن تمييز النظام الدولي كما تم فهمه بهذه الطريقة عن المنتظم الدولي أو السياق العالمي الشامل الذي تعمل فيه هذه الدول . يعكس المنتظم الدولي جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية وأشكال أخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول . تقترح المدرسة " الواقعية الجديدة " لنظرية العلاقات الدولية على سبيل المثال ، أن سمتي المنتظم الدولي -وهما طبيعته الفوضوية وتوزيع القوى على الدول (يطلق عليها " قطبية " المنتظم) -تفرضان قيوداً على سلوكيات الدول وتدفعها إلى التفاعل بطرق معينة بإمكان تلك العوامل تشكيل السلوك . بيد أنها سمات ناشئة وعامة للمنتظم ولا تفرض نمطاً منظماً لنظام معاً (١٠) .

٢- مقاربات القوة وتوازنها

تشكل القوة أحد المفاتيح الرئيسية بامتياز في فهم العلاقات الدولية خاصة في ميدان العلوم السياسية كونها مرتع للنظام الدولي الذي يقوم بدوره على توزيع القوة بين أطرافه المعتادة مما سينعكس على سلوك الدول المكونة لعلاقاتها سواء أعلق الأمر بها قديماً أو حديثاً باعتبارها واكبت الإنسان منذ القدم على وجه الأرض خاصة في مجالات الصيد والرعي والحرب . لذا جاء ارتباطها الوثيق بالحضارات القديمة على مدار التاريخ نظراً لأهميتها القصوى منذ الخليقة إلى نهايتها كونها ممتدة أو لصيقة بقضاء حاجاته الغريزية إلى بناء الملك مروراً بقيادة المعارك وإدارة الحروب . وعليه باتت القوة محل جدل واختلاف بين المختصين والخبراء في هذا الشأن وهي تتوزع بين التحكم والنفوذ والسلطة والقسر والقدرة (١١) . بيد أن القوة تشكل مفهوم غير ثابت وقد يكون مادي وغير مادي إلا أنها تُقاس وفق العوامل التالية خاصة منها العامل الديمغرافي ، والعامل السياسي ، والعامل الاقتصادي والعامل العسكري والتي تقوم على ثلاث عناصر هي : الثروة ، وسيطرة الدولة على البيئة الدولية ، والمكانة (١٢) .

إن قياس القوة (*) والذي يشمل القوة الشاملة التي تقوم بدورها على (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) (الإستراتيجية القومية + الإرادة القومية) (١٣) .

(*) تقاس قوة كل دولة بحسب رأي كلاين وفقاً للمعادلة المشار إليها أعلاه بخصوص القوة الشاملة ، بينما أسلوب كاهين يعتمد من جهته على قوة الدولة التي تقوم على خمسة عوامل رئيسية هي: العامل الاقتصادي ، والعامل العسكري ، والعامل الجغرافي ، والعامل النفسي ، والعامل السياسي على خلاف نموذج كلاوس نور الذي ركز على الموارد

الاقتصادية بمفردها . بينما كليفور د جيرمان الذي أقام نموذجه بخصوص قوة الدولة والتي تعني القدرات النووية التي تشمل كل من (الأرض + السكان + التقدم الصناعي + القوة العسكرية).

والجدير بالذكر بأن معيار قياس القوة للدول يختلف بحق بخصوص التحالفات والاتفاقات الموقعة بين الدول من جهة، وعوامل ومعايير قياس القوة للدول التي تختلف في ما بينها في الثروات والموارد من جهة أخرى . علماً أن كل الدول تطمح إلى القوة لكن ليس كلها تتوافر على القوة . ما السر في ذلك وأين يكمن الخلل ؟ غير أن الفترة الانتقالية الراهنة من تطور العلاقات الدولية تشير إلى حقيقة تبدو صادمة ، أو ملغزة Paradoxical، وهي أن نمط توزيع القوة في النظام الدولي يميل إلى مزيد من الجمود النسبي لا إلى مزيد من المرونة ويميل إلى مزيد من التركيز والمركزة لا إلى توسيع هامش "انتشار القوة" ونقصد هنا اتساع رقعة نفوذ الولايات المتحدة، وتعمق قدرتها على التغلغل الجغرافي والموضوعي في الأقاليم المختلفة من العالم ، وزيادة الطابع "التعقيدي" للسياسة الخارجية الأمريكية ، اعتماداً على التنوع المطرد في شبكة صنع وإدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة: ابتداءً من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر ، وممارسة الحرب والغزو، وانتهاج أسلوب "إشعال الحرائق المحدودة" وليس انتهاءً باستخدام وسائل الاتصال والتواصل الحديث ، ضمن الممارسة الإعلامية -الدعائية ، ذات الطابع الأقرب إلى "الحرب النفسية" كنموذج اتصالي في أوقات الأزمات الكبرى المفصلية ، كالحروب والثورات والاضطرابات الواسعة دولياً ومحلياً(١٤).

فهناك فرق بين القوة السياسية وسياسة القوة بحيث أن قوة القوة تختلف من فترة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة أخرى ومن ميدان إلى آخر ؛ أي بعبارة أخرى أن القوة بالرغم من أهميتها الاستراتيجية في ميزان القوى فإنها غير محددة المعنى والمدلول خاصة في العلاقات الدولية لتفادي الضبابية والشك في اختلاف الدول وتباين سياساتها وتنوع اقتصادياتها . يُعد انتقال القوة من دولة مُهيمنة إلى دولة أخرى نمطاً تاريخياً مألوفاً . لكن ما يثير الحيرة والأسئلة لدى المفكرين الاستراتيجيين أو صنّاع القرار الأميركي هو نمط لانتشار القوة بوتيرة متفاوتة في القرن الحادي والعشرين ، وعادة ما يدور الجدل في أذهان المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين والمهتمين بحقل العلاقات الدولية حول قوة الولايات المتحدة وقدرتها على الاستمرار في "الانحدار الأميركي المفترض" في ظل صعود قوى دولية منافسة "الصين ، وروسيا، والإتحاد الأوروبي" وبناءً عليه، فإن الهدف الأساس من القوة الذكية الأميركية الجديدة هو الوقوف أمام التحديات التي تأتيها نتيجة التحولات في النظام الدولي(١٥).

ومهما يكن من أمر فإن القوة ما هي إلا تعبيراً عما بداخل الدول من دينامية عن طريق توافرها على مبدأ القوة لقياس منسوب التحول لديها في الإبداع والصناعة والانتشار على الأرض قياساً بنظيرتها من الدول الأخرى الطموحة في الرفع من قدراتها الاقتصادية والعسكرية لتجاوز المرحلة الراهنة التي تعيشها بالاستعداد للمراحل المقبلة بكل وعي وعزم. لكن التساؤل المطروح هو: هل القوة مادية أم معنوية وهل يمكن الفصل بينهما وعن طريق ماذا من المعايير والآليات المتخذة في هذا السبيل؟ تُعرّف القوة أحياناً تعريفاً فضفاضاً باعتبارها السبب الذي يؤدي إلى جميع النتائج في العلاقات الدولية، وهي بذلك ترادف تقريباً مفهوم السببية ذاته. ولعل هذا التعريف الواسع يحد في الواقع من الفائدة التحليلية لاستخدام مفهوم القوة. وتُعرّف القوة أيضاً باعتبارها مجموع الإمكانيات المتاحة لدولة ما، التي يمكن تقديرها بمقارنتها بالإمكانيات المتاحة للدول الأخرى، غير أن هذا التعريف يتطلب تعريفاً لمفهوم الإمكانية. ويتفق دارسو العلاقات الدولية على تعدد عناصر القوة (أو الإمكانية)، وخطأ إعطاء أهمية حاسمة لأحد عناصر القوة دون غيرها. لكن مفهوم القوة يضيق أحياناً ليشير فقط إلى الإمكانيات العسكرية لدولة ما، مضافاً إليها الإمكانيات العسكرية لحلفائها، ويتسع أحياناً ليشمل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، والعوامل الجغرافية (مثل مساحة الدولة وموقعها وتضاريسها) والسكانية (مثل عدد السكان ومستواهم الصحي والتعليمي) والموارد الطبيعية. ويختلف أنصار الاتجاهين، التقليدي والبنوي، في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة. فالتقليديون يفهمون القوة على أنها مركّب الكلي الذي يضم عناصر مادية ومعنوية. فللقوة مكونات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام، ويؤكد كار بوضوح أن القوة لا تشمل فقط العناصر المادية، بل تشمل أيضاً الأفكار والمشاعر الإنسانية. وقد حافظ مورغانثو على هذا التعريف الشامل للقوة، إذ أشار إلى أن الدول تسعى إلى إحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية والمعنوية على وجودها (١٦).

ولعل الدولة الوطنية لها من أبرز الأدوار في هذا السياق ما يقوم على أساس القوة ومنطقها الرئيس في توجيه فعاليات المجتمعات من حيث البيروقراطية والتسيير وجباية الضرائب وتحقيق الأمن والاستقرار في العالم. هذا ما لم تعتمد الدولة الوطنية على تحقيقه بدءاً مع نهاية الحرب الباردة بالرغم من خطاباتها المتكررة عبر توالي الحكومات اليمين واليسار، الجمهوري والديمقراطي، الاشتراكي والليبرالي... إلخ على عروشها بحيث أن حصيلة الانتكاسات تفوق حزمة الانتصارات. ومن هنا دخلت الدولة وسطاً جديداً بل شكلاً من أشكال العد العكسي غير المؤلف لديها من ذي قبل كونها باتت في صراع مع نفسها خاصة مع بروز العولمة كتيار كاسح لما هو غير معتاد مع تغيير في موازين القوى لصالح المركزية الهرمية التي تسيطر على النظام الدولي. ومهما كانت طبيعة القوة وترتيبها، حسب

الأدوار التي أصبحت تضطلع بها في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتوزيعها بين القوى الرئيسية المشكّلة للنظام الدولي القائم ، فإن مفهوم القوة ما يزال يمثل إحدى المرتكزات الأساسية لتحليل العلاقات الدولية . كما أن مفهوم المصلحة الوطنية ما يزال المفهوم الذي يتحكّم في سلوكيات وسياسات الدول الخارجية في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد ، مما يعني أن الواقعية ما تزال قائمة ومهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة. وما ينبغي القيام به هو إجراء بعض التعديلات والتغييرات على مستوى البناء النظري المفهوماتي للواقعية فحسب، وخاصة في ما يتعلق بوحدة التحليل المتمثلة في الدولة ، التي تحوّلت إلى المؤسسات الدولية العبر - قومية (التكتلات والتجمعات) بعد تقلص دور الدولة في ظل العولمة ، وإن كانت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ قد أعادت للدولة اعتبارها ، بعدما أصبح المجتمع الدولي يُطالب بضرورة تدخل الدولة لتسيير الاقتصاد العالمي(١٧).

إن انتقال القوة من الصلبة إلى القوة الحادة مروراً بالناعمة(١٨) فالذكية كثيراً ما يفسر اضطراب عالم العلاقات الدولية على رأسها النظام الدولي الذي هو جزءاً منها وهي جزء منه بحسب الظروف والمعطيات التي تمر بها الدول ذاتها من فترة إلى أخرى من خلال بناءاتها الداخلية وإسهاماتها الخارجية في البيئة الدولية ، الأمر الذي يشكل بدوره هذا المغزى لروح العلاقات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى دون غيرها من خلال تباين النظام الدولي ذاته . تتشكل هذه السيطرة عبر البنك العالمي ومركز صندوق النقد الدولي ومركز التجارة العالمية . ولا يختلف الواقعيون الجدد (البنويون) عن أسلافهم الكلاسيكيين في اعتبار مراكمة القوة غاية الدولة القصوى . فحسابات القوة لدى جون ميرشايمر هي التي تقود سلوك الدول وتكيّف رؤيتها لذاتها وهي التي تشكل الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى العالم من حولها . إن الحفاظ على البقاء في بيئة عالمية تتسم ، بنوبياً ، بالخطورة وعدم اليقين ، حيث التهديدات بالاعتداء والغزو الخارجي قائمة باستمرار ، يحتم على الدولة ، باعتبارها فاعلاً عقلاً ، تأمين قدر كاف من القوة للدفاع عن وجودها . ولكن، نظراً لأن كل دولة تجهل حجم القوة التي تملكها الدول المجاورة ، وتجهل كذلك نية الماسكين بالحكم فيها، فإن مراكمة المزيد من القوة ، خاصة القوة العسكرية ، يصبح شغلها الشاغل. وبما أن القدرة على اكتساب القوة ومراكمتها ليست متساوية ، لأسباب موضوعية، فإن الدول الكبرى هي التي تقرض هيمنتها على النظام الدولي وعلى القانون الدولي وعلى المؤسسات الدولية(١٩).

١- **نظام توازن القوى:** لقد استمر نظام توازن القوى التقليدي قرابة قرن من عمره خلال الفترة الممتدة (١٨١٥ - ١٩١٤) وذلك منذ هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث كانت تسود الهيمنة البريطانية في ظل النظام الدولي التقليدي Pax Britannica . علماً أن الهرمية الدولية كانت سائدة في أوروبا

دون سواها باعتبارها مركز العالم وثقله الحضاري والسياسي والاقتصادي خاصة بين دولة القوية آنذاك والتي كانت تشمل كل من روسيا وبروسيا والمجر وفرنسا وبريطانيا على خلاف الدول المنافسة لها في حظيرتها والتي كانت تقودها اليابان فضلاً عن ألمانيا وروسيا. يتأتى ذلك من خلال احتضانها الحربين العالميتين الأولى والثانية على التوالي (١٩١٤-١٩١٨) و (١٩٣٩-١٩٤٥) دون أن تكون أرض سلام بين دولها أولاً، ثم لصالح العالم الخارجي ثانياً. هذا ما لم يجعلها فعلاً ثقل العالم ومركزه في قبولها الحربين العالميتين على أراضيها مما أفقدها هذا الوزع العسكري صيغتها وصيغتها المؤسساتية أمام الرؤية الويلسونية التي انتقل بموجبها النظام الدولي منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إنها إرث الحربين العالميتين الذي خلف نكوصاً سياسياً في المخيال الاجتماعي والعسكري الأوروبي ما زالت آثاره ماثلة لحد الآن وبعيداً عن ديارها الأصلية بعدما قضى هذا الخراب الكبير على ثمانية عقود من التنمية وعلى أرواح الملايين من الضحايا والمفقودين التي ذهبت هباءً منثوراً. وعليه تبقى أوروبا من هذا الباب خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية دون أن تكون قوة في ما بينها عدا طموح الإتحاد الأوروبي دون توافره على القوة العالمية بأتم معنى الكلمة.

وبالتالي مما هو ملاحظ بوجه أكيد هو أن أوروبا لم ترتق ولم توفق بعد في جعل من أراضيها أرض سلام حقيقي (٢٠) مع عصبة الأمم التي تولدت مع نهاية الحرب العالمية الأولى بعدما تمخضت عنها هيئة الأمم المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا ما كانت له فعلاً عواقب وخيمة على السلام العالمي (٢١) الذي لم يرتق بعد إلى درجات عالية في ظل تحايل الدولة الوطنية عليه في قيادتها للحروب بالرغم من مناشدتها للسلام وإياه في خطاباتها السياسية في ما باتت تحتضنه على العكس من ذلك الهيئات والجمعيات والمنظمات الدولية من خلال الدفاع عنه. هذا ما أفضى بالعالم بأن يدخل الحرب الباردة التي لم تتحول إطلاقاً إلى حرب ثالثة فعلية. ما هي الأسباب والدواعي في ذلك؟ هل أوروبا باتت عاجزة في قيادتها للعالم أم أن العالم الخارجي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي أفقدها هذا الاتجاه بعدما استفادت من تجربتها لكي يسيطر بموجبها على العالم؟

٢- نظام توازن الرعب: إن سباق التسلح المعلن عنه تحت نيران الحربين العالميتين السابقتين في إطار توازن القوى التقليدي بات مدار جدل وخلاف بين قواه المعتادة دون أن تسلك سبيلاً آخر عدا هذا التوجه الذي أرمى بثقله على هذا الإرث العسكري من خلال توازن الرعب النووي بين أقطاب النظام الدولي. تزامن هذا ما أحدث نكازاكي وهوريشيما في ٦-٩ أغسطس / آب ١٩٤٥ فضلاً عن تفادي حرب عالمية نووية ثالثة بين موسكو وواشنطن إثر الصواريخ السوفيتية في جزيرة كوبا على مدار ١٣ يوماً خلال الفترة الممتدة ١٤-٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٢ لولا حكمة كل من نيكيتا خروتشوف وجورج

كينيدي لدخل العالم بموجبها ويالات حرب عالمية ثالثة بكل ما تحمله من المعنى الحربي للكلمة . ومن هنا بات مؤكداً بأن العالم كان وما زال يتخبط في إرثه العسكري أو قريب منه نظراً لعلاقات الدول بالحرب من جهة، وأهمية الحرب في السيطرة بموجبها ولو بالتهديد غير المباشر من أجل إحكام القبضة الفولاذية على كل من مدخلات ومخرجات النظام الدولي (*). لكن هذا ما جعل من سباق التسلح النووي أن يأخذ أبعاد اقتصادية وتكنولوجية في تطوير منظومة توازن الرعب باتجاه التفكير في استراتيجية جادة له ما يؤهلها بإنهاء هذا التنافس في الرعب النووي ، الأمر الذي أضفى باضمحلال إيديولوجية الاتحاد السوفيتي دون إطلاق رصاصه واحدة والتي تتزامن بانتهاء الحرب الباردة بانسحابه منها في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ .

(*) تقوم مدخلات النظام الدولي بحسب مؤسسة راند *Rand* على وضع آليات تطبيق الضوابط مثل (التحالفات، والمعاهدات، والقواعد غير الرسمية) ، بينما المخرجات تقوم من جهتها على كل من (سلوك الدول المُقنن مثل السلام العام بالقواعد).

كما قد يعود ذلك إلى التسلح والتسليح العسكريين بسبب الاقتصاد المتطور والبحث عن الطاقة وطرق الاستثمار في الصناعة العسكرية خاصة النووية منها تحديداً مما جعلها من القوى القائمة في سيطرتها على النظام الدولي . يتأتى ذلك مع خلق أسواق لها وبمزيد من الاستثمارات العسكرية للتحكم في توجيه مفاعيل السياسة الدولية عن طريق فوضوية البيئة المحلية والإقليمية والعالمية . إلا أن روح التنافس الدولي لم تعمق بعد لدرجة تفادي الأخطار والمخاطر المحدقة بالعالم في ظل انسداد الأفق الاستراتيجي الذي قاب قوسين أو أدنى في تخليص العالم من أزماته المستعصية عن الحل الذي جعله يمشي خطوة نحو الأمام ويتراجع خطوتين نحو الوراء بسبب الإنفاق العسكري الجنوني للدول . وللسيطرة على القوة في المجال الدولي، ولكي تصبح أداة غير عاقلة في يد المجانين ، أو وسيلة لتحقيق رغبات وطموحات مغامرين يسعون من خلالها لأمجاد وهمية وإضفاء فلسفات وأفكار شوفينية تُغرق العالم في القتل والدمار (والأمثلة في ذلك كثيرة ويشهد بها التاريخ)؛ قُدمت محاولات للعديد من الأفكار لمعالجة هذه الظاهرة ولجم استخدام القوة ، ومكان أهمها توازن القوى وبذل الجهود لإيجاد هذا التوازن ، الذي على الرغم من أهميته ، وبخاصة في مجال التوازن النووي واتفاقيات الدول الكبرى بتخفيض عدد الرؤوس النووية بينها فهو غير منصف، وغير عادل عند تطبيقه على الدول غير النووية ، حيث يخضع التوازن العسكري الدولي لقانون هيمنة الدول الكبرى بالنسبة إلى دول العالم الثالث، وما غايته إلا السيطرة على تطلعات بعض الدول الصغرى وتحجيمها عسكرياً ، ومنعها من الوصول إلى

مستوى مُعين من التسلح والحصول على قدرات دفاعية تمكنها من الدفاع عن سياستها ، لتتمكن الدول الكبرى المهيمنة وفي أي وقت تشاء ، من التدخل وإخضاع الدول الصغرى الطموحة بدعاوي مكافحة الإرهاب أو إسقاط الأنظمة الاستبدادية وحماية حقوق الإنسان وغيرها(٢٢).

وعليه قد بات مؤكداً بأن الرعب النووي هو حالة نفسية يمر بها العالم في ظل قلة أو غياب للتضامن الدولي والتكامل الإقليمي على حد سواء ، الأمر الذي انعكس سلباً على مقدرات الدول ومرتكزاتها في تفادي كل ما يعيق صفو تقدمها وبشيء من العزم والثبات . إلا أن حالة العالم هذه تفسر الوضع الدولي وما آل إليه من تصدع وتلمل لصالح قواه النافذة فيه على حساب غيرها وما النووي إلا خط احترازي من الزاوية الاستراتيجية حيث إدارة الردع تتوجب قوة معتبرة في تخطي الرعب والترغيب من التكنولوجيا الراقية إلى الصناعة العسكرية المتطورة التي وصلها إنسان القرن الواحد والعشرين لكن بعيداً عن دماره بيده . ومن يُطرح التساؤل التالي: ما مصير العالم بالرغم من تعداد دوله وتنوع ثقافته وتمازج حضاراته ؟ حتمية أم ضرورة ؟ إن نهاية الدولة الوطنية مع اكتساح العولمة وفي انسداد العالم مع أزماته الاقتصادية والمالية المتكررة والمتتالية هي التي أرمت بظلالها على هذا المنحي بشيء من الخوف الراهن والتخوف نحو الغد. هذا ما تحاول بموجبه موسكو الاستحواذ عليه نظراً لكونها طرف قوي في المعادلة الدولية بحكم اشتراكها في الحرب الباردة وما مدى طموحها في إعادة الكرة لقلب موازين القوى لصالحها بالتصعيد نحو الحرب النووية (*) دون أن تهضم انسحابها الخارجي من الحرب الباردة من ناحية، وضعفها من خلال اضمحلال الإيديولوجية الاشتراكية / الشيوعية في العالم من ناحية ثانية.

(*) يتضح هذا ملياً من خلال خروج القوات الجوية الروسية في غرب الباسيفيك في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠١٧ بعدما حلقت قاذفاتها من طراز توبوليف MS95 رفقة مقاتلات سوخري S35 والطائرات للإنذار المبكر من طراز A-50 بمحاذاة المياه الإقليمية اليابانية للتزود بالوقود جواً - علماً أن اليابان تعد الحليف الاستراتيجي لواشنطن - بعدما بادرت المقاتلات اليابانية والكورية الجنوبية لحرمانها بالمساحات بالمياه الدولية . وقد تعود هذه الحادثة غير المسبوقة بحيث لم تقم بها روسيا الاتحادية من ذي قبل عندما كانت تشمل الاتحاد السوفيتي السابق ؛ إلا أنها تعتقد بأنها المنافس القوي والمؤثر في العلاقات الدولية عن طريق توازن الرعب النووي باتجاه السلام العالمي.

ولعل السباق التقليدي في إطار توازن القوى هو الذي جرّها إلى التسلح غير التقليدي باتجاه النووي : تقدم أم تراجع؟ الهدف الاستراتيجي الأساس من سباق التسلح غير

التقليدي في عصر الحرب الباردة ، هو إقناع الخصم في الجهة المقابلة من معادلة توازن الرعب النووي ، عدم التفكير في خيار استعمال ما لديه من قدرات نووية لحل معضلة صراعه مع خصمه في الطرف الآخر من المعادلة على مكانة الهيمنة الكونية ، فيبادر بشن الحرب ويأتي على مصالح خصمه الاستراتيجية ، مرة واحدة ، ولأبدي ، هذه هي معادلة الردع الاستراتيجي في نظام توازن الرعب النووي . رعب متبادل بين أقطاب النظام الدولي النووي من احتمال نشوب مواجهة نووية مباشرة وغير مباشرة .. ولو عن طريق الخطأ . لهذا سُمي النظام الدولي الذي استمر منذ نهاية الحرب الكونية الثانية وحتى انهيار أحد قطبيه الرئيسيين (الاتحاد السوفيتي) بداية تسعينيات القرن الماضي، بعهد : الحرب الباردة ، بمعنى : أن امتلاك السلاح النووي لدى قطبي نظام الحرب الباردة ، لا يمنع بتاتا استمرار حركة الصراع بينهما ، بقدر ما يمنع احتمال اندلاع المواجهة المباشرة بينهما ، لتصبح مواجهة ساخنة محتمل أن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة (نوعية هذه المرة) ، الحرب النووية ، إذن : لا يمكن لأحد طرفي معادلة توازن الرعب النووي أن يغامر بشنها ، دون أن يجازف بفنائه هو ... وفي أفضل الأحوال ، إذا ما ظن أنه سيكسبها ، لن يجد عالماً يستحق أن يهيمن عليه (٢٣).

إنها الحرب النووية المقبلة احتمالاً ليدخل العالم بموجبها عهداً جديداً حال اندلاعها بحكم ما وصله العالم من تطورات إيجابية وردات سلبية على حد سواء بعدما جعلته في مفترق الطرق نتيجة استيائه المباشر واللامشروط في كنف البحث عم قيم وأفكار ومبادئ جديدة إذ تُدشن لعهد جديد قد يحتاجه العالم وهو يترقب مساره الذي أوقع فيه نفسه مع الحربين العالميتين دون أن يبتعد أو تبعده من مهالك حرب نووية مُدمرة على الأبواب . لكن غياب السلام العالمي المنشود في ظل ضعف الدول الوطنية أمام البحث عن مصادر القوة عن طريق الحرب والحرب النووية كثيراً ما بات يضيفي ثمة على النظام الدولي نفسه خلل بنيوي وهيكل كنتاج لهذه الدول الوطنية وامتداد لها في إرساء سلطته العليا ومنها يقتبس شرعيته الهرمية (*).

(* تعود الاستراتيجية الروسية غير التقليدية التي بادر بها الرئيس فلاديمير بوتين بالحديث عن منظومة صواريخ الشيطان (٢) RS-28 Sarmat: أي تلك المجهزة والموجهة كعابرات للقارات لكنها مزودة بقوة هائلة من الوقود النووي الصلب الذي يتجاوز سرعة الصوت بعشرين مرة، فضلاً عن حوزتها على صواريخ ذات رؤوس نووية بحيث تبلغ وزن الواحدة منها ٢, ١ من المواد النووية ذات السرعة الشديدة الانفجار والتي تبلغ مداها ١٦ ألف كلم ويمكن استخدامها من صوامع تحت الأرض . هذا إلى جانب توافرها على منصات متحركة من عيار (. MZKT-7922 وعليه فقد طور الجيش الروسي بموازاة ذلك

طائرات شراعية بوتيرة سريعة من ٧ إلى ١٢ مرة والتي لها من القدرة على المناورة دون اكتشافها من منظومات رادارية غربية بحسب السلطات العسكرية الروسية والتي بحوزتها حوالي ١٠١ صاروخ منها جاهز للعمل والذي بإمكانه أن يتطور إلى غاية ٢٠٢١ لمهاجمة الولايات المتحدة شمالاً وجنوباً .

وقد يشكل كل من الحرب والسلام وجهان لعملة واحدة بحيث أن الأولى تفسر حالة الفوضى السائدة بينما السلام هو إيقاف لهذا السيناريو الدامي عن طريق التفاوض والتعاون والشراكة . علماً أن السلام مهما يكن فهو نسبي والحرب محتملة في كل الأوقات وما بينهما يترنح العالم بين البحث عن السلم والأمن الدوليين من جهة ، والسيطرة والقوة من جهة أخرى . هذا ما صرح به أحد حصون قلاع الواقعية الهجومية هنري كيسنجر مؤخراً في بعض القنوات العالمية بالرغم من تقدم سنه الطاعن وهو على وشك مغادرة هذا العالم بتركه ناراً وخراباً من ورائه على أن الحرب العالمية الثالثة على وشك اندلاع شرارتها في القريب العاجل بحسب تخميناته ومزاعمه الشخصية .

٣- آفاق النظام الدولي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من موقع قوتها المتعددة الأطراف في الداخل والممتدة إلى الخارج من جهة، وصاحبة الفوز بالحرب الباردة من جهة أخرى بأن تقوم سياستها على الهيمنة على العالم مجدداً في ظل اكتساح تيار العولمة المتزامن مع الثورة المعلوماتية والاتصالية التي باتت تشكل أحد وجوه هذا العالم الجديد . علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية ما دامت هي الفائز القوي في المعادلة على عكس الاتحاد السوفيتي الخاسر فيها والذي تراجع تراجعاً ملحوظاً في العديد من القطاعات والأنشطة بعدما دخل عهد التفتت لدوله على رأسها يوغسلافيا السابقة إلى العديد من الدويلات أخذاً بعين الاعتبار ما آل إليه الوضع العربي خاصة على رأسه العراق كتجربة أولية لتعميم هذا السيناريو بل فرضه بالقوة العسكرية على الخريطة الشرق الأوسط . ومن هنا تتجلى تبعات النظام الدولي من خلال ما ورثه إبان الحربين العالميتين فضلاً عن الحرب الباردة وما يليها من تطورات في المستقبل المنظور خاصة بعد مجيء دونالد ترامب على رأس البيت البيض . كما تعد هذه الفترة من المحطات الرئيسية من الزاوية الاستراتيجية بل جيو استراتيجية التي تسعى من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب الباردة إلى توسيع هذه الهيمنة على العالم بمفردها وبدون منازع . ومن بين الجيوب التي تسعى من ورائها فرض هذه الهيمنة باسم القطبية الأحادية بحيث نجدها في كل من أفغانستان والعراق وليبيا أو فشلها في إدارة الملفات المتعلقة بكل من إيران وكوريا الشمالية وسورية وأوكرانيا وغيرها. بعدما كان لها موطأ قدم فيها أو أن تطمح في إدارة ملفاتها هي الأخرى .

ومن هنا تتضح الصورة جلياً في رحاب النظام الدولي الذي ما فتئ أن يمر بشيء من الأزمة بل جملة من الأزمات المتعددة الأوجه ، الأمر الذي جعل من التنافس الدولي أن يأخذ ثمة أبعاد جديدة باسمه وذلك ليس فقط في مرحلة العد العكسي فحسب، بل تراجع الدول وإضعافها وتناثرها أمام القوة الأمريكية التي دخلت بدورها في مرحلة غير مستقرة إن لم تكن مهددة لها خاصة بعد مجيء دونالد ترامب على قيادتها : تطور أم انتكاسة ؟ بيد أن التنافس الدولي هذا بات يئن تحت الصراع الدولي والتضامن الدولي على حد سواء دون التوصل إلى سقف معاملتي رصين يأخذ بتلابيب الأمور ما يعطي الدفع الحسن للوضع الدولي بدخوله التنافس المفتوح وليس المنغلق (المُقيد والنسبي) مع الدول الناشئة على رأسها كل من الصين والهند واليابان والإتحاد الأوروبي وروسيا وماليزيا واندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا... إلخ مما بات يفرض تحالفات وتهديدات في آن واحد بعدما تم إضعاف للدولة الوطنية عن طريق الأزمات الاقتصادية والمالية في العالم ومن داخلها فضلاً عن الإرهاب الدولي الذي بات يُقوض من مضاجع هذه الدول الوطنية .

إن الخلاف الواقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الناشئة الأخرى يقوم حول مركزية العالم بالاستحواذ عليها عن طريق النفوذ والولاءات وربح الأسواق لكن هذا ما لا ترضى به الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المستفيد من هذا الوضع الدولي كونها كانت طرفاً فيه إن لم تعتقد بأن مركز هيئة الأمم المتحدة على ترابها يعد ملكاً لها في نيويورك ، في المقابل ، فإن خريطة النظام الدولي الجديد لا تحول دون تطوير إطار جديد لذلك النظام . فالأحادية القطبية التي وجدت لفترة محدودة بعد عام ١٩٩١ ، والتي كانت تبدو أبسط من الناحية النظرية ، أرهقت الولايات المتحدة التي كانت تبدو ، أو ترغب في أن تكون قطباً واحداً . والثنائية القطبية كانت تبدو مستقرة قبل عام ١٩٩١ ، ولكنها ، في الوقت ذاته ، ظلت محفوفة بالمخاطر ، من جهة أخرى ، فإن القوى الدولية الصاعدة الجديدة لديها مصلحة كبيرة في الحفاظ على نظام مفتوح قائم على قواعد متفق عليها ، على الأقل في المجال غير الاستراتيجي ، مثل قواعد حرية التجارة ، والاستثمار ، والتشارك المعلوماتي(٢٤).

على ضوء هذه المعطيات الأولية يمكن القول بأن النظام الدولي بات في مغبة من أمره باعتباره دخل نفقاً مظلماً لا على أساس تعدد القطبية من الثنائية إلى الأولى فالتعددية أو اللاقطبية فحسب ، بل في ما لا يدع مجالاً للشك بأنه يمر بمخاض عسير لم يألفه من ذي قبل(٢٥). وعليه فإن لم يعد هذا تناقضاً صارخاً في الحالة العكسية من الأولى إلى الثنائية فالتعددية بحيث بات يحمل هذا المسار خياراً صعباً في ما يفسر طبيعة الانتقال من فترة إلى أخرى إذ بات يطرح جملة من التساؤلات العديدة والمضايقات الكبيرة بين الدول نفسها دون أن تتوصل إلى تخطي إرث الحرب باتجاه السلام نظراً لما صنعتته القوى الكبرى من

بيئة دولية أقل ما يُقال عنها كونها تعج بالفوضى العارمة (٢٦) : كالأمن المعلوماتي ، وانتشار المخدرات ، والهجرة غير الشرعية ، والاتجار بالأعضاء البشرية ، والقرصنة ، والإرهاب الدولي فضلاً عن المعوقات الطبيعية والمناخية والبيئية كالانحباس الحراري ، وتلوث البيئة ، والتصحر ، وقلة ماء الشرب ... إلخ.

ومن الأهمية بمكان فإن القطبية الأحادية تؤسسها أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ كـ " شرعية استراتيجية " عن طريق احتكار (مجلس الأمن ، والفيو وحلف الناتو) بحكم ما زال يُطرح من زوايا مختلفة وكأن الهرمية الدولية ستبقى إلى وقت آخر لصالح واشنطن بالرغم من اعتقاد الأمريكيين أنفسهم خاصة الطبقة المثقفة والعلماء والخبراء وصناع القرار بإيمانهم المطلق بأن العالم بات منذ الأزل يخضع إلى التسلسل الهرمي بدءاً من الضعف إلى القمة فالانحدار. وذلك لأن الدول تخضع إلى منطق الداخل ؛ أي إلى مكونات السياسة الداخلية لكي تتموضع بموجبها في السياسة الخارجية التي يصوغها النظام الدولي في قوالب جاهزة تخدم سلطته العليا باسم النظام الدولي . القوة الأمريكية تتأكد في الخارج منذ زوال النسق السوفيتي فضلاً عن تدابير التدخل في مناطق النزاعات التي شهدتها الشرق - الغرب. لكن هذه القوة غير معتدلة وتبقى خاضعة لضغوطات السياسة الداخلية (٢٧).

هذا ما باتت تخشاه واشنطن من نقل الثقل العالمي منها إلى العهد الآسيوي (٢٨) بتزاحم جيوبوليتيكي رهيب لكنه مختلف الجبهات والاتجاهات من روسيا إلى الصين ، ومن الهند إلى اليابان ومن ماليزيا إلى اندونيسيا ، ومن كوريا الجنوبية إلى كوريا الشمالية ومن شنغهاي إلى تايوان . فالصراع ما زال لم يعرف بوصلته النهائية نظراً لما يحمله من رهانات وتحديات ، الأمر الذي انعكس سلباً على المجال النووي بالتهديد المباشر عبر روسيا كطرف فاعل في المعادلة الدولية مع إدخال قوى وفواعل عالمية وإقليمية ومحلية في الصراع . إن الولايات المتحدة وروسيا والصين ، على المستوى العالمي ، ودول مثل إيران وتركيا وإسرائيل والهند وغيرها ، على المستوى الإقليمي ، وقوى تمثل دولة ، مثل التنظيمات الإرهابية ، وتنظيمات جهادية وحركات مقاومة وغيرها ، على المستوى المحلي أو العابر للحدود الإقليمية ، وكيانات تصارع من أجل الظهور بمرتبة دولة ، مثل الأكراد وغيرهم ، كلها قوى حية ، تتجه إلى التعامل ليس مع الأنماط التقليدية للصراعات الدولية : تقاطع إرادات بين الدول ، يدفعا في أحيان إلى اعتماد استراتيجيات توظيف الموارد واستخدام المواجهة ، فتلك الاستراتيجيات لا يمكن أن تصلح في عالم اليوم ؛ فأى مواجهة تقليدية محسومة نتائجها لمن يملك قوة عسكرية أكبر ، إنما الحديث هو كيفية التأثير في إرادة الطرف الآخر الذي يستهدف في علاقات الصراع (٢٩).

وعليه يؤكد التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومي (الاستخبارات الأمريكية) في كانون

الأول / نوفمبر ٢٠٠٨ وفي إطار رصد للتوجهات العالمية والدولية ، ونقاشه للتحويلات التي تحدث في النظام الدولي حتى عام ٢٠٢٥ إلى عدة تغييرات استراتيجية ، تزيد من فرص تنامي القوى الصاعدة والراغبة في العودة لممارسة دور دولي ، يتناسب مع تزايد حجم مصالحها وقدراتها ونواياها كذلك. وأبرز المؤشرات الواردة فيه ، أن النظام الدولي غير مستقر بسبب نزوع الدول لحالة بروز سياسي واقتصادي ، وتحول القوة المؤثرة الشأن الدولي من الغرب إلى الشرق . فالتحويلات في مجالات حيوية كالطاقة والصراع على الموارد ، وتنامي القوة الاقتصادية المحركة لتفعيل القدرات العسكرية والتي بدورها تفسر جزئياً بروز وأفول القوى المختلفة حسب بول كينيدي، والتغيرات الجيوسياسية ، والصراعات والإرهاب ، والانتشار النووي ، كل ذلك سيدفع بالولايات المتحدة لتجد نفسها واحدة من بين عدة لاعبين أو فاعلين على المسرح الدولي . وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي (بوش) عندما صرح في عام ٢٠٠٦ قائلاً " الشعب الأمريكي بحاجة أن يعرف أننا نعيش في عالم خطر " وبالتالي فالقوى الغربية الصاعدة للمسؤولية والدور في إدارة الشأن الدولي . فإذا كانت القوى العظمى تحكم النظام المالي والاقتصادي العالمي ، فإن الاقتصاد العالمي سيكون متعدد مما يعني إعادة توزيع القدرات المالية والاقتصادية بين تلك القوى . وفي هذا السياق ستكون الصين ، والهند ، واليابان ، وعودة روسيا وتنامي الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي لهذه القوى هي أبرز معالم العصر القادم للقوى الصاعدة على المسرح الدولي(٣٠).

بيد أن روسيا (*) كخضم استراتيجي بامتياز للولايات المتحدة الأمريكية بحكم إرثه العسكري المتوارث وتهديداته المباشرة بالنووي فإنه أقل ما يُقال عنه اقتصادياً وتكنولوجياً من أجل ضمان منافسته المفتوحة للعملاق الأمريكي عدا التسليح النووي التي تخضع له الترسانة الروسية . ومن هنا فإن قلة حظوظ روسيا عدا الردع النووي مقارنة بالدول الناشئة التي بها اقتصاد متطور وتكنولوجيا رائدة في تفكيك هذه القطبية الأحادية بحيث تبقى نسبية نظراً لاعتقادها الدوغمائي بأنها تواصل لحد الآن الحرب الباردة دون توافر الشروط والآليات في التخلص من عقد الماضي الإيديولوجي باتجاه الاستثمار في المستقبل التكنولوجي والاقتصادي بما يعطيها قوة الداخل وغلبة الخارج . كما اتضح بسرعة أن روسيا ليست في الواقع " قوة عظمى " بالمعنى الكامل للكلمة وإنما أقرب إلى دولة نامية ذات قدرة عسكرية متطورة .

(*) تتزعم هذه الأخيرة تنافس شرس في حفظ عوامل التوازن في العالم من طريق الاستثمار عبر أسعار النفط بعدما أسهمت في الرفع من الناتج القومي لديها إلى حوالي ٢١٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٥ ، والذي يتمشى مع الإنفاق العسكري خلال نفس الفترة ب٦٧ مليار

دولار أمريكي مع تطوير لمنشآتها العسكرية بواسطة البحث والتطوير للمعدات الحربية . أما بخصوص الصين فإن بها ناتج قومي يقدر خلال نفس الفترة ، والذي يتعدى حدود ٦, ٤ تريليون دولار مع إنفاق عسكري يقدر ب ٩٧ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة مع تطوير لمعداتنا العسكرية عن طريق الصناعات النووية فضلاً عن توسيع قاعدة الصناعات الجوية والبحرية . يتجلى هذا واضحاً من خلال نشر لهذه القوات في بحر الصين . أما الإتحاد الأوروبي الذي يعد محسوباً على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن جل أعضائه في حلف الناتو وهو حليفها الاستراتيجي بامتياز إلى جانب اليابان الذي يطمح بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد دعائم الأمن الإقليمي في شرق آسيا .

لقد كانت روسيا ، بمعنى آخر، تفتقر إلى القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمكن أن تجعلها قوة عظمى حقيقية في العالم . وباستثناء الأسلحة فهي لا تنتج أي منتجات دولية أخرى يريدها العالم كالأزياء أو الأغذية أو الملابس أو الموسيقى . لقد كانت بلداً لا يطبق العيش فيه بسبب الغذاء السيئ وظروف الحياة السيئة والكبت السياسي الكبير . والناس لا تذهب إلى روسيا لقضاء العطلات أو التعليم إلا إذا لم تتوفر بدائل في الغرب . إلا أن روسيا حافظت على صورة " القوة العظمى " بفضل امتلاكها القدرة على تدمير الغرب بواسطة قوتها النووية . إن قوة روسيا الاقتصادية اليوم لا تزيد عن مستوى قوة سنغافورة (وإذا كانت هناك " قوة عظمى " ثانية حقيقية في العالم فهي الإتحاد الأوروبي الذي يملك كل عناصر القوة العظمى تقريباً ، الاقتصادية والثقافية ، باستثناء ضعفه العسكري النسبي مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية) (٣١) .

إن علاقة الشرق بالغرب ما زالت ماثلة للعيان بتشنجاتها وتعقيداتها التاريخية دون أن تتخلى عن عقد الماضي وأن تتفتح لما هو خير للدول وأمال المجتمعات باتجاه المستقبل المنظور بحيث أن البناء الدولي ما زال ينقصه شيء في الحكم الرشيد ما يبعث على الرشادة العالمية باتجاه البيئة الدولية عبر التصورات والممارسات والتفاعلات مع القضايا المصرية المطروحة للمعالجة والتي تمس الرهان العالمي بدءاً من دوله المركزية . هذا ما لم تنعم في ظله المنطقة العربية كمنطقة مهددة منذ أكثر في أي مضي مع غزو العراق ، وتراجع سورية ، وتحطيم اليمن ، والإغارة على ليبيا ، أما المنطقة الإسلامية فإنها معزولة مع إيران أولاً بسبب مشروعها النووي بعد المصادقة عليه في عهد باراك أوباما عام ٢٠١٥ ، وإلغائه مع دونالد ترامب في ٨ أيار / مايو ٢٠١٨ ، ثم مع تركيا ثانياً مع الطيب رجب أردوغان وفشل الإطاحة به وإدخاله في حرب اقتصادية بسبب تراجع الليرة التركية كونه محسوب على التيار الإسلامي بعدما نجح في نقل تركيا إلى الصفوف الأولى عالمياً من الناحية الاقتصادية بغية عدم الإسهام في نموذج عربي - إسلامي ناجح عدا إغراقها في

التخلف السياسي بالداخل والتبعية الاقتصادية للخارج . يتزامن هذا مع نقل للسفارة الأمريكية من القدس إلى تل أبيب في ٦ شباط / فيفري ٢٠١٨ للنيل من المشاعر العربية والإسلامية في العالم لصالح إسرائيل .

وهنا نتوصل إلى ما يلي:

١- يمكن نقل الصراع من الهرمية الدولية إلى المناطق الإقليمية عبر الحروب بالوكالة بهدف الإبقاء على الوضع الراهن Statut quo إلى أجل غير مسمى بسبب تماطل القوى الدولية على فك قيود هذه العزلة الجيو سياسية للدول ربما يعود الأمر لصالحها مع نقل عداوها باتجاه المناطق الأخرى بمزيد من الصراعات الإقليمية في المحيط وفي القارات الخمس (الصين مع آسيا، جنوب أفريقيا مع كل من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، روسيا مع القوقاز والبلقان ، القارة الأمريكية مع البرازيل ، اليابان مع شرق آسيا) بدل المركز خاصة مع خلق نماذج حية في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا أو أمريكا اللاتينية تحديداً من أجل توجيه الأنظار إليها بما يخدم مصالحها الحيوية.

٢- تعطيل القوى الناشئة بالرغم من أهميتها القصوى في أمن واستقرار العالم ؛ إلا أنه من غير مرغوب فيها بالرغم من دعاوي العولمة المتعولمة بانتشار التواصل ؛ إلا أن هذا التصور يبقى نسبي على أرض الواقع بجر النظم الإقليمية إلى تشنجات ونزاعات في علاقاتها الخارجية من أجل استدامتها أكثر قدر الإمكان في ظل الأزمة المالية والاقتصادية والتنافس النووي وانتشار الإرهاب الدولي بهدف التقليل من التأثير على المكانة الدولية عبر رموزها المعتادة .

وغني عن البيان فإن طبيعة النقلة النوعية هاته باتت صعبة الاحتمالات وشاقة التكهنات في باب الاستراتيجية العالمية خاصة في عالم معولم لكنه أكثر خطورة على مساره (٣٢) من خلال انتشار الحروب بالنيابة والتي قد تكون مهلكة ومُكلفة للداخل ومعرضة للخارج لأسوء التهديدات والتداعيات في ما لا يحفظ طابع القوة السياسية لأنظمة الحكم الديمقراطية للتخلص من كل هذه الشوائب والنقائص في العالم وما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية... إلخ من خلال نقل عدوى النزاعات الدولية إلى الصراعات الإقليمية حفاظاً على النظام الدولي السائد مع انهيار كامل للقيم والأفكار والمبادئ في ظل التصورات والممارسات والمعاملات بين الدول ، الأفراد والشركات المتعددة الجنسيات . إن العالم يتجه نحو عالم متعدد الأقطاب ، وربما أقل باتجاه عالم اللاقطبية إذا ما وصل الانتشار النووي فيه إلى مرحلة لا تستطيع فيه الدول الكبرى أن تضبط تفاعلات النظام الدولي ، على مدى العقد المقبل . أما بعده ، فإن العالم سينفتح على تعددية قطبية واسعة من دون الحاجة إلى امتلاك السلاح النووي ؛ فالقوة تغيرت في معناها، وصارت تركز على الاقتصاد والتكنولوجيا والمعرفة ، أكثر مما تركز

على القوة العسكرية. كما أن الدول أضعفت في عالم ينفتح على مؤسسات العولمة والعالمية ، كصندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية ، واحتمالات التوسع بعضوية الأمن ليكون أقرب إلى الحكومة العالمية ، والمحكمة الجنائية الدولية ، والشركات المتعددة الجنسيات ... أي أننا هنا أمام عالم تتملك الولايات المتحدة فيه عوامل قوة قادرة على إحداث حسم عالمي ، إنما يمكنها التأثير والمشاركة في إدارة الأحداث العالمية، والانتصار في حروب وصراعات إقليمية محدودة ، ويمكن فيها أيضاً كبح الولايات المتحدة إلى مرحلة العجز عن إدارة الأحداث أو التعامل بها(٣٣).

هذا في وقت تشتد فيه الصراعات الإقليمية أكثر من المركز الهرمي والعكس صحيح مع إدخال مناطق وجهات في العالم إلى توترات صعبة ونزاعات دموية حادة كامتداد لحرب نووية مقبلة أو تعطيلها من خلال نشر المزيد من هذه الحروب الهامشية بالوكالة في حال تعذر انتشار المعرفة ، وقلة الاستثمار ، وتراجع الإنتاجية وتدهور الاقتصاد العالمي على مر الأزمات المالية والنقدية بحيث أن العولمة باتت في حيرة من أمرها دون أن تحافظ على وزنها الخاص بل الفاعل بإعطائها النفس المواتي لها بما يضمن لها بناء واجهة عالمية بطرق جديدة وجادة لإخراج العالم من ورطته التاريخية التي يتخبط فيها .

خاتمة :

لا يمكن المراهنة على نظام دولي فتي إن لم تسهم فيه الدول جميعها بجد وعلى اختلاف مستوياتها واتجاهاتها ومن كامل الزوايا والأبعاد بما يضمن الاستقرار والأمن من جهة، والنمو والتنمية من جهة أخرى في العالم . لكن في ظل ضعف الدولة الوطنية في العالم مع بروز فواعل مناهضة لها أو بما يُعرف بالفواعل ما فوق القوميات كالفرد، والسوق ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع العالمي ... إلخ، الأمر الذي عجل دون شك بالثقل العالمي بسهولة من أوروبا أولاً، ثم عطله في الولايات المتحدة الأمريكية ثانياً ، ثم أوقع به باتجاه القارة الآسيوية ثالثاً . ومن هنا تكمن الخطورة المحدقة بالنظام الدولي في حال تعطله من إضعافه من الداخل مما سينعكس سلباً على قدرات الدول ذاتها خاصة الفجة أو الرخوة منها تحديداً بما يضمن استمراريته والتدخل في شؤونها من قبل الدول القوية / الكبرى بينما نجد الانكسار حليف الدول غير القوية / الضعيفة ما ينبأ بالندى العظام في تاريخ البشرية . وعليه تخلص هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

- ١- إن العالم تخطى مفهوم القوة الكلاسيكي في بعدها العسكري المباشر وبتأثير من قبل عوامل متعددة أبرزها التكنولوجيا والمعرفة والاقتصاد الرقمي وغيره في ظل القطبية الأحادية مما أسهم في تطوير النظام الدولي بشكل ملحوظ مع إفشاله في نفس الوقت .
- ٢- ضرورة البحث عن قيم وأفكار ومبادئ أخرى تحكم العالم مجدداً لأنه معرض

للأخطار والمخاطر أكثر . لذا فهو بحاجة ماسة إليها بحكم أن ما عرفه من ذي قبل لم يعد في الخدمة أصلاً وأساساً بحكم فشل الدولة الوطنية التي ترعرع بموجبها منذ معاهدة واستفاليا عام ١٦٨٤ وهو يحتاج الآن إلى غيرها لضمان سير تواصله وسر تواجده في السيرة التاريخية.

٣- تطور العالم ومع النظام الدولي باتجاه العالمية بعدما بات محل جدل دون أن يتوافر على القوة الكيفية وليس على القوة الكمية في تجاوز نقاط ضعفه ككناية عن ضعف حيز المناورة لديه الذي بحوزته بحيث أن ضعف الدولة الوطنية وهشاشتها عن طريق (الاضطرابات والاعتصامات في الشمال والحروب الأهلية في الجنوب) مقابل اكتساح تيار العولمة المعمورة قاطبة ؛ إلا أن العالم بات يمر بمخاض عسير ؛ أي بمعنى نهاية الدولة الوطنية جلب بروز العولمة لصالح قوى نافذة في سلطة القرار العالمي دون الاستفادة من أثر هذه الأخيرة منذ نشأتها وما حققتة عبر مسارها التاريخي حتى الآن .

٤- الابتعاد أكثر عن مناطق القوى النافذة في سلطة القرار العالمي حيث الصراعات الدولية على أشدها في المناطق الإقليمية بدلها بمزيد من تقوية قوتها العسكرية لديها وكأنها أصبحت ميدان للتجارب العسكرية بإذكاء الحروب فيها وأسواق لتصرف مبيعاتها التجارية بها في نفس الوقت.

٥- المنطقة العربية من المناطق الأكثر تأثراً بل تزاحماً تأمرياً في العالم من قبل أعدائها لضربها من الداخل بحكم أن مسلسل الإضعاف لم يهدأ له بال خاصة بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ بمزيد من التقسيم والتفتيت والتجزئة . وبما أن هذه المنطقة العربية لم تدخل العالم بصدر رحب وبكامل قواها الفعالة ؛ إذ حاول هذا الأخير أن يأتي إلى أراضيها مجدداً لكن بأسلوب جديد ومغاير للعهد الأوروبي والمتمثل في الغزو الأمريكي للعراق على سبيل المثال.

٦- الصراع الهرمي القطبي سيمدد من عمر بقاء النظام الدولي الذي هو في حالة ترقب قصوى دون انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه بسهولة ولا بدخوله من قبل الدول الناشئة . ومن هنا سينعكس هذا إقليمياً على تمديد الصراعات وتعميقها في النظم الفرعية لضمان وجوده بشكل انتقالي دون توافره على تخليصه لا من القطبية الأحادية ولا قبول التعددية القطبية .

٧- المنطقة العربية على رأسها الشرق الأوسط ستكون مرتعاً لهذه التحولات في استقطاب لهذه القوة من خلال إخفاقات النظام الدولي مما سيعود بها إلى الانجراف حولها خارجياً والانغلاق على نفسها داخلياً ك - مصدر للعنف والعنف المضاد - ما لم تتوافر لديها المناعة والحصانة والنضج والكيفية في التخلص مما تعانیه بحكم تجربتها التي قطعته منذ عقود بدءاً من استقلالها الوطني إلى اليوم شريطة أن تكون في المستوى المطلوب في

الإسهام في بناء هذا العالم دون التفرج عليه . ولعل هذه النقطة الرئيسية هي التي أفاضت الكأس بشأنها كونها ما زال يُنظر إليها من خارجها ما لم تعالج بالكيفية المطلوبة من داخلها في بناء قوتها الداخلية .

وفي الختام يمكن القول بأن النظام الدولي هو صنيع القوى النافذة في سلطة القرار العالمي وهو يتشكل ليتقوى بها أو يضعف في حال صراعها على مراتب النفوذ والسلطة والولاءات خاصة في مجال افتقاده للعدالة في قضاياها المطروحة ليزداد من ثم ضعفاً بخصوص الشرعية الدولية التي تستند عليها قواعده الإلزامية . إلا أن عالم القطبية الأحادية كخاصية ينفرد بها النظام الدولي أضحت منطلق التنافس الدولي المفتوح في المركز ومحل التناحر المنغلق في الأطراف بعيداً عنه لكن بمزيد من الصراعات الإقليمية الغالبة بهدف تعميق لهذه القطبية الأحادية والتخلص من التعددية القطبية أو تأخيرها لأجل غير مسمى مما سيمدد من عمره أكثر لكن مع كثرة المآسي الإنسانية والأزمات الاقتصادية والحروب اللاتماثلية والهجينة كانعكاس له ورداً عليه في عالم الغد.

الهوامش

- 1- Richard Nixon, The Real War, (New York, Warner BOOKS Editions , 1980) .
- 2-Wester's Ninth New Collegiate Dictionary (MA: Merriam Webster Inc , Publishers, 1990),p.830.
- 3- Webster's Dictionary , Ibid.
- 4- The lexicon Webster's Dictionay (The Delair Plushing co., Inc ., U.S.A. , 1986), vol I ,p.666.
- ٥- هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة : عمر أيوب، (عمان: دار الأهلية للتوزيع والنشر، ١٩٩٥) ، ص ٥٢٧ .
- ٦- نقلاً عن : نازلي معوض أحمد، الإدراك الياباني للنظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥) ، ص ٥٨ .
- ٧- ميلود المهند ، قضية لوكاربي وأحكام القانون الدولي (ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٦) ، ص ٣٦ .
- ٨- ممدوح محمود مصطفى، مفهوم " النظام الدولي " بين العلمية والنمطية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨) ، ص ١٣ .
- ٩- ممدوح محمود مصطفى، المصدر السابق، ص ١٤ .
- ١٠- مايكل مازار ، ميراند ابراي ، اندرو رادين ، أستريد سيفالوس ، فهم النظام الدولي (الولايات المتحدة: مؤسسة Rand ساننتا مونيك، كاليفورنيا، ٢٠١٦) ، ص ٨ .
- ١١- روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث : ترجمة علاء أبو زيد ، ط ٥ (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ، ص ٣٦ .
- ١٢- أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً ، مجلة سياسات عربية (الدوحة: العدد ٣٢، آذار / مارس ٢٠١٨) ، ص ١٢٥ .
- ١٣- أحمد قاسم حسين، المصدر نفسه.
- ١٤- محمد عبد الشفيق عيسى ، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم ، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢، خريف ٢٠١١) ، ص ١٢٥ .
- ١٥- أحمد قاسم حسين، المصدر نفسه، ص ١٢٥ .

- ١٦- أحمد علي سالم ، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨)، ص ١٢٢-١٢٣ .
- ١٧- عبد الناصر جندلي، إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحوّلات الدولية لما بعد الحرب الباردة ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧٦، ٢٠١٠)، ص ٣٦ .
- ١٨- أنظر : جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: العبيكان ، ٢٠٠٧).
- ١٩- عز الدين عبد المولى، الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية ، تقارير الجزيرة (Reports studies.aldjazeera.net زيارة الموقع في ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٨).
- ٢٠- ريتشارد نيكسون، ما بعد السلام ، ترجمة: وزارة الإعلام (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٤).
- ٢١- بيتر فالنستين، تسوية الصراعات ، ترجمة: سعد فيصل سعد ومحمد محمود دبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٦).
- ٢٢- بشير رجب الصمصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧٠ نيسان / أبريل ٢٠١٨)، ص ١٣٠ .
- ٢٣- طلال صالح بنان ، نظام دولي جديد : ردع غير مستقر ومواجهة كونية محتملة!؟، مجلة آراء حول الخليج (جدة: العدد ١٢٩، آذار / مارس ٢٠١٨)، ص ٩ .
- ٢٤- مصطفى علوي، القرن الآسيوي؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن ال ٢١، ملحق مجلة السياسة الدولية ، تحولات استراتيجية (القاهرة: العدد ٢٠٠، نيسان / أبريل ٢٠١٥)، ص ٧ .
- 25- La Documentation Française, Le nouveau désordre international , (N°85-86 . Mai-août 2017),. p.4-156.
- 26- Bertrand Badie, la scène internationale dans la tourmentante, futuribles (N°411, Mars-avril 2016),p.15-22.
- 27- Catherine Kaminsky et Simon Kruk, (Paris, PUF, Que sais-je? 1993, p.73.
- ٢٨- هل تنهار الولايات المتحدة كما انهار الاتحاد السوفيتي؟ في www.cia.gov
- ٢٩- خضر عباس عطوان، علي حسن نيسان ، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧٢، حزيران / يونيو ٢٠١٨)،

ص١٣٧-١٣٨ .

٣٠- صابر رمضان، قراءة في مستقبل النظام الدولي : الولايات المتحدة والقوى الصاعدة

: نزاع أم شراكة؟ صحيفة دنيا الوطن في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر، ٢٠١٥

٣١- غراهام فولر، هل روسيا قوة عظمى؟، الجزيرة نت ٢٠١٤ في

www.opinionsaljazeera.net

32- Amin Maalouf, Le dérèglement du monde,(Paris, Perrin, 2007).

٣٢- خضر عباس عطوان، علي حسن نيسان، المصدر نفسه، ص ١٤٠ .